الأنباء
الاحد 26 مايو 2013

«الشال»: 1,15 مليار دينار إجمالي سيولة السوق العقاري منذ بداية العام

أشار تقرير الشال إلى آخر البيانات المتوافرة من وزارة العدل ـ إدارة التسجيل العقاري والتوثيق ـ حول بيوعات شهر أبريل 2013، التي بلغت نحو 309 ملايين دينار، بارتفاع طفيف في السيولة قاربت نسبته 0,5٪، مقارنة بشهر مارس 2013، الذي بلغت قيمة بيوعاته نحو 307,5 ملايين دينار، بينما انخفضت قيمة بيوعات شهر أبريل 2013 بنسبة ـ27,9٪، مقارنة بقيمة بيوعات شهر أبريل 2012، التي كانت قد بلغت نحو 428,7 مليون دينار.

وتوزعت بيوعات شهر أبريل 2013 بنسبة 51,9٪ للسكن الخاص و38,3٪ للسكن الاستثماري و9,5٪ للتجاري و0,2٪ للمخازن، بينما كانت بيوعات شهر أبريل 2012 موزعة على النحو التالي: 50,5٪ للسكن الخاص و43,3٪ للسكن الاستثماري و6,2٪ للتجاري، أي إن هناك ارتفاعا في الطلب على السكن الخاص على حساب السكن الاستثماري.

وعند مقارنة أداء الشهور الأربعة الأولى من العام الحالي بمثيلتها من عام 2012، نلاحظ انخفاضا في سيولة السوق بنحو ـ12,7٪، إذ بلغت، للعام الحالي، نحو 1,15 مليار دينار، مقابل نحو 1,32 مليار دينار، للفترة نفسها من العام الفائت. إذ انخفضت قيمة بيوعات السكن الخاص والاستثماري بنحو ـ17,5٪ و ـ14,7٪، على التوالي، بينما ارتفعت بيوعات النشاط التجاري بنحو 54٪، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وانخفض نصيب السكن الخاص من إجمالي قيمة البيوعات، من 54,6٪، لثلث السنة الفائتة، إلى 51,6٪، لثلث السنة الجارية للسكن الخاص، ومن 38,8٪ إلى نحو 37,9٪، لثلث السنة الجارية للاستثماري، بينما ارتفع نصيب النشاط التجاري من 5,6٪ إلى نحو 9,8٪. وارتفعت قيمة الصفقة الواحدة، لما مضى من عام 2013، للسكن الخاص بنحو 26,5٪ وبينما انخفضت لكل من السكن الاستثماري والتجاري والمخازن بنحو ـ3,8٪ و ـ52,6٪ و ـ35٪، على التوالي، وإذا استثنينا المخازن لضآلة نصيبها في التداول، كان التغير اللافت في الانخفاض الكبير، في معدل قيمة الصفقة الواحدة، للنشاط التجاري.

ولو افترضنا استمرار سيولة السوق، خلال ما تبقى من السنة (8 أشهر) عند المستوى نفسه، فستبلغ قيمة تداولات السوق ـ عقودا ووكالات ـ نحو 3454,8 مليون دينار، وهي أعلى بما قيمته 120,2 مليون دينار ونسبته 3,6٪ عن المستوى الفعلي لعام 2012.

ذلك يحدث رغم انخفاض مستوى سيولة ثلث العام الحالي عن سيولة ثلث العام الفائت، بسبب انخفاض مستوى سيولة ما تبقى من العام الفائت بمعدلات أعلى، إلا أن ذلك قد يتحقق، أيضا، للسنة الحالية، فجاذبية سوق الأسهم تعمل حاليا على إعادة توجيه السيولة إليه على حساب سيولة السوق العقاري الذي حقق انتفاخا.

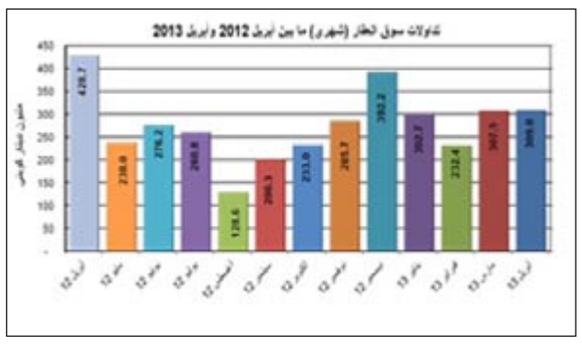

ارتفاع مؤشر العائد على معدل حقوق مساهمي «التجاري» إلى 0,42٪ بنهاية 2012

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي نتائج أعمال البنك التجاري الكويتي لفترة الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي 2013، وهي تشير إلى أن صافي ربحية البنك ـ بعد خصم ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والحصص غير المسيطرة ـ قد بلغ نحو 769 ألف دينار، مقارنة بنحو 329 ألف دينار، خلال الفترة نفسها من عام 2012، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 133,7٪، أي ما يعادل نحو 440 ألف دينار.

وفي تفاصيل تقرير الشال لوحظ تراجع الإيرادات التشغيلية، حين بلغت نحو 36,9 مليون دينار، مقارنة بنحو 38,4 مليون دينار، للفترة نفسها، من عام 2012، أي إن هذه الإيرادات تراجعت بما قيمته 1,4 مليون دينار، وجاء هذا التراجع من تراجع بند إيرادات فوائد بنحو 3,1 ملايين دينار، ليصل إلى 25,8 مليون دينار، بعد أن بلغ نحو 28,9 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2012، بينما سجل البنك أرباحا بلغت نحو 1,9 مليون دينار من بند ربح استبعاد موجودات معلقة للبيع في نهاية مارس 2013. وارتفع هامش صافي الفائدة بنحو طفيف، حين بلغ نحو 2,75٪، بعد أن بلغ 2,66٪، خلال الفترة المماثلة من عام 2012، وذلك بسبب تراجع إيرادات الفوائد بنسبة 10,7٪، لتبلغ 25,8 مليون دينار، مقارنة بـ 28,9 مليون دينار، للفترة نفسها من العام الفائت، كما أسلفنا سابقا، وتراجعت مصروفات الفوائد بنحو 43,8٪، وصولا إلى 4,9 ملايين دينار، مقارنة بـ 8,6 ملايين دينار، للفترة نفسها من العام الفائت، نسبة تراجع أعلى من نسبة تراجع إيرادات الفوائد، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنحو 707 آلاف دينار، حيث بلغت نحو 20,9 مليون دينار، مقارنة بنحو 20,2 مليون دينار. من جهة أخرى، انخفضت جملة مصروفات التشغيل للبنك بما قيمته 3,7 ملايين دينار، عندما بلغت نحو 12,3 مليون دينار، مقارنة بنحو 15,9 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2012، وذلك نتيجة انخفاض مصروفات الفوائد بنحو 3,8 ملايين دينار أي نحو 43,8٪، كما أسلفنا سابقا.

وتشير الأرقام إلى أن موجودات البنك قد سجلت ارتفاعا، بلغت قيمته 164,3 مليون دينار ونسبته 4,5٪، لتصل جملة هذه الموجودات إلى نحو 3832,4 مليون دينار، بعد أن بلغت 3668,1 مليون دينار، في 31 ديسمبر 2012، كما ارتفعت بما قيمته 33,1 مليون دينار، ونسبته 0,9٪، عند مقارنتها بما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2012، حيث بلغت 3799,3 مليون دينار، وسجلت محفظة قروض وسلفيات العملاء ارتفاعا قاربت نسبته 3,2٪، ليصل إجمالي رصيد المحفظة إلى نحو 2194,9 مليون دينار (57,3٪ من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 2127,7 مليون دينار (58٪ من إجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2012، بينما ارتفعت بنحو 0,6٪ مقارنة بنحو 2181,9 مليون دينار ك (57,4٪ من إجمالي الموجودات)، في الفترة نفسها من العام 2012.

وارتفع بند المستحق من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، حين بلغ نحو 432,9 مليون دينار (11,3٪ من إجمالي الموجودات)، مقابل 373 مليون دينار (10,2٪ من إجمالي الموجودات)، في نهاية ديسمبر 2012، أي بارتفاع بلغ 59,9 مليون دينار، وعند المقارنة بما كان عليه في الفترة نفسها من العام السابق، نجده تراجع بنحو 30,1 مليون دينار، أي بنسبة 6,5٪، حين بلغ نحو 463,1 مليون دينار (12,2٪ من إجمالي الموجودات). وتراجعت الموجودات الحكومية بما نسبته 5,8٪، لتبلغ نحو 418,5 مليون دينار (10,9٪ من إجمالي الموجودات)، مقارنة بما قيمته 444,2 مليون دينار (12,1٪ من إجمالي الموجودات)، في نهاية عام 2012، وبتراجع أعلى بلغت نسبته 11,2٪، عن مستواها المحقق في مارس 2012 والبالغ نحو 471 مليون دينار (نحو 12,4٪ من إجمالي موجودات البنك). وتشير نتائج تحليلات الشال للبيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى ارتفاع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاصة بمساهمي البنك (ROE) من 0,19٪، في نهاية مارس 2012، إلى 0,42٪، وحقق مؤشر العائد على معدل رأسمال الخاص بمساهمي البنك (ROC) ارتفاعا إلى مستوى 1,8٪، مقارنة بما نسبته 0,8٪، في الفترة نفسها من العام الماضي، وارتفع العائد على معدل أصول البنك (ROA) إلى مستوى 0,06٪، مقارنة بمستواه المحقق في الفترة نفسها من العام السابق الذي بلغ 0,03٪. وبلغت ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك (EPS) نحو 0,6 فلس، في مارس 2013، مقارنة بنحو 0,3 فلس، للفترة نفسها من العام الفائت. وحقق البنك عائدا سنويا على القيمة السوقية للسهم، بلغت نسبته 0,3٪، وهي نسبة أعلى من مثيلتها البالغة 0,2٪، في مارس 2012، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/القيمة الدفترية (P/B) نحو 1,6 مرة مقارنة بنحو 1,9 مرة في الفترة ذاتها من العام السابق.

اختزال قضية غرامة «داو كيميكال» في البعد المالي اتجاه خطأ من حيث المبدأ والمحتوى والمضمون

خاض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي قضية غرامة داو كيميكال والاستثمار في «كي ـ داو» للمرة الثالثة على التوالي لكثرة الاستفسارات وردود الفعل حول تلك القضية الشائكة التي يبدو أنها قد اختزلت في بعد واحد، وهو البعد المالي، أي ما يفترض أن تكون الصفقة قد حققته من أرباح، لو أنها لم تلغ، وهو اتجاه خطأ، من حيث المبدأ، ومن حيث المحتوى أو المضمون.

وذكر التقرير انه من حيث المبدأ، لم يكن الغرض من الاستثمار في «كي ـ داو» تحقيق أعلى عائد مالي ممكن، فالأصل في المفاوضات التي استغرقت سنتين هو الجدوى الاقتصادية للمشروع، والجدوى الاقتصادية تعني الشراكة الإستراتيجية مع «داو كيميكال»، مثل خلق وظائف مواطنة ونقل تقنيات واستثمارات وأساليب إدارة متطورة إلى الكويت، وضمنها جدوى المشروع المالية، أي تحقيق عائد مالي، أو حتى التأكيد على أنه مشروع لا يخسر حتى لا يتآكل.

وفي ظروف أزمة عالمية لم تمر على العالم منذ 80 عاما، وكل ما هو متوافر من أدبيات حول أزمة ثلاثينيات القرن الفائت، وكانت أزمة مشابهة، يؤكد أن العالم يسير إلى كارثة، وأسعار النفط ـ ومعها أسعار منتجات البتروكيماويات ـ هوت من مستوى أعلى من 140 دولارا أميركيا للبرميل إلى أدنى من 40 دولارا أميركيا للبرميل في خمسة شهور، كان الاحتفاظ بالأموال سائلة في دولة لا تملك سوى إيرادات النفط، هو أفضل استثمار مالي.

وافترض التقرير ان مسؤولي قطاع النفط كانوا عقليات مناخية، ومحبين لأخذ أعلى المخاطر من أجل تحقيق أعلى عائد مالي، لكان، حينها، بالإمكان تحقيق عوائد على الأموال نفسها، أي على 7,5 مليارات دولار، أضعاف ما يحققه الاستثمار في «كي ـ داو»، وبمخاطر أقل. فلو استثمرت المؤسسة المبلغ ذاته في أسهم «شركة أبل»، لحققت بحلول 2013/5/13 ارتفاعا في القيمة بنحو 30,2 مليار دولار، من دون احتساب التوزيعات، ونحو 22,6 مليار دولار، ولو استثمرت في أسهم شركة «ماستر كارد»، لحققت نحو 11,8 مليار دولار أميركي، لو استثمرت في أسهم شركة «داو كيميكال». ذلك كله يتحقق من دون ضرائب أو قيود على التخارج أو استهلاكات أو ضياع وقت أو غرامة إلغاء قرار شراء أو أزمة سياسية، ورغم ذلك سيكون قرارا خطأ، لأن الدول لا تأخذ هذا المستوى المرتفع من المخاطر من أجل عائد مالي.

وفي المحتوى، «كي ـ داو» لم تحقق العوائد التي ذكر الجهاز المالي المسؤول في قطاع النفط عن الاستثمار أنها حققتها، ولا حتى نصفها، ولا حتى ربعها، ففي البحث الأولي بالتقارير المالية والمنشورة لشركة «داو كيميكال»، يمكن الخلوص إلى أرقام مختلفة.

ففي جدول عرضه فريقنا النفطي، لا نعرف مصدره، ذكر أن الجزء الخاص بمشروع «كي ـ داو» من أرباح «داو كيميكال» في أربع سنوات، بلغ، قبل الضريبة والاستهلاك، نحو 10 مليارات دولار.

وتشير البيانات المالية لشركة «داو كيميكال»، شاملة نصيب الشركة المتطورة «روم آند هاس»، إلى أن أرباحها الصافية المتكررة، شاملة حقوق الأسهم الممتازة البالغ عائدها 15٪ سنويا، بلغت في عام 2009 نحو 676 مليون دولار، ونحو 2321 مليون دولار في عام 2010، ونحو 2784 مليون دولار في عام 2011، ونحو 1100 مليون دولار في عام 2012، بمجموع للسنوات الأربع بلغ 6881 مليون دولار.

تلك هي أرباح لستة خطوط إنتاج، وسنفترض أن نصفها حققته «روم آند هاس» أو الشركة المتطورة عالية هوامش الربحية، وهي ليست ضمن صفقة «كي ـ داو»، ليتبقى لكل ما عداها نحو 3441 مليون دولار.

وحتى لو افترضنا ان كل ما عداها ضمن الصفقة، شاملا «إيكويت» و«أولفينات الكويت»، وذلك غير صحيح، وأن نصف تلك الأرباح سيكون من نصيب الكويت، وهو غير صحيح، سيكون نصيب الكويت منها نحو 1721 مليون دولار في 4 سنوات، أو نحو 430 مليون دولار، سنويا، أو بمعدل عائد مالي بحدود 5,7٪، سنويا، من دون احتساب تكلفة اقتراض 3 مليارات دولار لتمويل الصفقة، ونتمنى أن نسمع من فريق المؤسسة قراءة أفضل لعائد الـ 10 مليارات دولار، وسنعتذر، إن صدق.

وفي 2009/2/6، تذكر صحيفة «نيويورك تايمز» حول شراء «داو كيميكال» لشركة «روم آند هاس» بعلاوة نسبتها 74٪، تقريبا، على سعر السوق، بأنها قامت بذلك لاعتقادها ان الكويتيين في جيبها الخلفي، وسيؤمنون التمويل اللازم، أو ذلك ما ذكره الكاتب «Joe Nocera» ويشفع لها، من وجهة نظر الكاتب، أنها اشترت في شهر يوليو 2008، أي قبل سقوط «ليمان برذرز» في سبتمبر 2008، أي في سوق رائج يفرض فيه البائع شروطه، ما لا يشفع للكويتيين، من وجهة نظرنا، أنهم وقعوا صفقة في 2008/11/28 من دون أن يخرجوا من جيب البائع، بينما كان السوق سوق مشتر، وسوق المشتري لا تفرض فيه جزاءات مجحفة من قبل البائع على المشتري، بينما من حق البائع أن يطلب جزاءات عالية، لأنه ربما لا يصدق أن الأحلام يمكن تحقيقها.

الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين في البورصة بنسبة استحواذ 60,2٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة

تناول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي خصائص التداول في سوق الكويت للأوراق المالية للفترة ما بين يناير وأبريل 2013 وذلك طبقا لتقرير الشركة الكويتية للمقاصة الذي اصدرته تحت عنوان «حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين»، عن الفترة من 2013/1/1 إلى 2013/4/30، الذي اوضح أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، إذ استحوذوا على 60,2٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (56,3٪ للثلث الأول من عام 2012)، و57,6٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (54,6٪ للفترة نفسها من عام 2012). وباع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 2,355 مليار دينار، كما اشتروا أسهما بقيمة 2,253 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر بيعا، نحو 102,040 مليون دينار. وذكر التقرير أن قطاع المؤسسات والشركات استحوذ على 19,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (19٪ للفترة نفسها من عام 2012)، و17,9٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (16,2٪ للفترة نفسها من عام 2012)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 755,802 مليون دينار، في حين باع أسهما بقيمة 701,648 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراء، نحو 54,153 مليون دينار. وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 17,1٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (19,9٪ للفترة نفسها من عام 2012)، و16,8٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (20,4٪ للفترة نفسها من عام 2012)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 668,002 مليون دينار، في حين باع أسهما بقيمة 657,148 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته، شراء، نحو 10,854 ملايين دينار.

وآخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 6٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (6,4٪ للفترة نفسها من عام 2012)، و5٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (7,2٪ للفترة نفسها من عام 2012)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 234,195 مليون دينار، في حين باع أسهما بقيمة 197,163 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته، شراء، نحو 37,032 مليون دينار.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهما بقيمة 3,625 مليارات دينار، مستحوذين، بذلك، على 92,7٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (91,4٪ للفترة نفسها من عام 2012)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 3,592 مليارات دينار، مستحوذين، بذلك، على 91,9٪، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (91,3٪ للفترة نفسها من عام 2012)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر بيعا، نحو 33,051 مليون دينار.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 6,5٪، (6,4٪ للفترة نفسها من عام 2012)، أي ما قيمته 255,483 مليون دينار، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة، نحو 216,150 مليون دينار، أي ما نسبته 5,5٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (5,7٪ للفترة نفسها من عام 2012)، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون شراء، نحو 39,333 مليون دينار.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، نحو 1,8٪، (2,9٪ للفترة نفسها من عام 2012)، أي ما قيمته 69,710 مليون دينار كويتي، بينما بلغت نسبة أسهمهم المشتراة، نحو 1,6٪، (2,3٪ للفترة نفسها من عام 2012)، أي ما قيمته 63,429 مليون دينار، ليبلغ صافي تداولاتهم، بيعا، نحو 6,281 ملايين دينار.

وظل التوزيع النسبي بين الجنسيات كما هو، (نحو 92,3٪ للكويتيين و6٪ للمتداولين من الجنسيات الأخرى و1,7٪ للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي)، (مقارنة بنحو 91,3٪ للكويتيين و6,1٪ للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2,6٪ للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للثلث الأول من عام 2012)، أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس الذين انخفض نصيبهم، لصالح الكويتيين والمتداولين من الجنسيات الأخرى، وغلبة التداول فيها للأفراد، لا للمؤسسات، وهي خاصية إلى ازدياد.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة، ما بين ديسمبر 2012 وأبريل 2013، بما نسبته 14,4٪، (مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 20,3٪ ما بين ديسمبر 2011 وأبريل 2012)، ومعها بلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أبريل 2013، نحو 17، 726 حسابا، أي ما نسبته 7,2٪ من إجمالي الحسابات، وتزامن ارتفاع عدد الحسابات النشطة مع زيادة السيولة وزيادة جرعة المضاربة على الأسهم الصغيرة.

الشمالي: دور الكويت التنموي أحد محاور «المنتدى الاقتصادي العالمي» في الأردن

الأردن ـ كونا: قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي أمس ان دور الكويت التنموي على المستويين العربي والعالمي سيكون احد محاور المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في الأردن من البحر الميت.

جاء ذلك في تصريح لـ «كونا» على هامش مشاركة الوفد الكويتي برئاسة الوزير الشمالي في أعمال المنتدى الاقتصادي العالمي الذي انطلقت أعماله امس الاول وينعقد تحت شعار «تهيئة الظروف للنمو والثبات الاقتصادي» ويختتم أعماله اليوم.

وأضاف الشمالي ان المشاركة الكويتية في المنتدى معنية بتسليط الضوء على دور الكويت التي كان لها إسهاماتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على صعيد العالم العربي ودول العالم الثالث فضلا عن دورها الإنساني الممتد على مستوى العالم.

وأشار الى انه سيتناول في مداخلة في أعمال المنتدى عناصر رئيسية 3 أولها خطة التنمية في الكويت وما انجز منها والتطلعات المستقبلية ودعوة ممثلي الدول المشاركة للمساهمة في المشاريع التنموية التي تنفذها الكويت في اطار الخطة.

وأكد ان مساهمة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ستكون حاضرة في اعمال المنتدى لتسليط الضوء على دور الصندوق في دول العالم الثالث خاصة في منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، مؤكدا أهمية عطاء الصندوق الممتد منذ اكثر من 50 عاما في إطار جهود وطنية قادته القيادة الكويتية اسهم في جهود التنمية على مستوى العالم.

وسيتم خلال المنتدى تسليط الضوء على دور الهيئة العامة للاستثمار التي استثمرت حتى الآن حوالي 48 مليار دولار في العالم العربي.

وشدد الشمالي على أهمية المشاركة الكويتية في المنتدى لجهة إبراز دور الكويت وجهودها في مد يد العون والمساعدة للأشقاء والأصدقاء خاصة ان المنتدى يعد محفلا دوليا يضم 900 شخصية عربية وإقليمية وعالمية تمثل حوالي 23 بلدا.

وأكد أن أهمية المنتدى في إجراء اللقاءات وتبادل الآراء والخبرات والمنافع حول قضايا تحقق مصالح الأطراف المشاركة وتخدم عملية التنمية العربية وبالذات فئة الشباب خاصة، مضيفا ان الإمكانات ومقومات نجاح هذا الجهد متوافرة في الوطن العربي.

من جهته، أكد مدير الإدارة الاقتصادية في وزارة الخارجية الشيخ علي الخالد الصباح لـ «كونا» حرص الوزارة على المشاركة في المحافل العربية والإقليمية والدولية ومن ضمنها المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في الأردن.

وأضاف ان الوزارة الممثلة من خلال الإدارة الاقتصادية تشارك ضمن الوفد الكويتي للمنتدى بهدف تسليط الضوء على الدور التنموي والإنساني للكويت التي دعمت التنمية العربية وفي مختلف دول العالم منذ قيام الدولة.

ولفت إلى دور المؤسسات التنموية الاقتصادية في دعم جهود التنمية العربية بتوجيهات من القيادة السياسية في الكويت وعلى رأسها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

وبهذا الخصوص أشار الى قمة الكويت الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وإطلاق صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مبادرة تمويل ودعم المشاريع العربية الصغيرة والمتوسطة عبر صندوق متخصص.

وقال الشيخ علي ان المبادرات التنموية الكويتية لم تنقطع وسعت دائما لتحسين حياة المواطن العربي من خلال مشاريع تنموية تتواصل حتى الآن.

واعتبر ان المنتدى يشكل فرصة للتداول في العلاقات البينية مع دول شقيقة وصديقة وعرض الجهود التنموية الكويتية امامها.

بدورها، أكدت شخصيات أردنية أهمية المشاركة الكويتية في أعمال المنتدى خاصة للأردن، مشيدين بالاستثمارات الكويتية التي تعد الأولى عربيا وأجنبيا.

وقال وزير المالية الأردني الأسبق د.محمد ابوحمور لـ «كونا» ان المنتدى مهم على مستوى العالم ويشكل فرصة لتلاقي المسؤولين في القطاعين العام والخاص، معتبرا ان المنتدى يشكل نقطة ضوء وسط الأحداث التي تعصف بالمنطقة العربية.

وأكد أبوحمور أهمية المشاركة الكويتية في المنتدى، وقال: «ان المشاركة دليل اهتمام الكويت بأعمال المنتدى وبالاستثمارات الكويتية في الأردن خاصة انها الآن المستثمر الأول في الأردن عربيا وعالميا وهو دليل الاهتمام الذي تتمتع به العلاقات بين البلدين من قبل القيادتين، كما يشكل دليلا على المنفعة المتبادلة التي يحققها الجانبان من خلال هذه الاستثمارات».

من جهته، شدد المدير التنفيذي السابق لمؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية د.معن النسور على أهمية تبادل الزيارات بين الأردن والكويت واثرها في تعزيز علاقات التعاون الأخوي المتينة التي تربط البلدين في مجال الاقتصاد.

ووصف الاستثمارات الكويتية بأنها الأكبر في الأردن على المستويين العربي والعالمي وتشكل قيمة مضافة للاقتصاد الأردني.

مصر ترد ضريبة استحواذ بنك قطر الوطني على الأهلي سوسيتيه اليوم

القاهرة ـ رويترز: قال العضو المنتدب لشركة مصر للمقاصة طارق عبد الباري امس إن شركته سترد للمساهمين ضريبة أرباح استحواذ بنك قطر الوطني على الاهلي سوسيتيه مصر اليوم وذلك بعد الغاء القانون الخاص بالضرائب على أرباح الاستحواذ.

وقال عبد الباري في اتصال هاتفي مع «رويترز» «تسلمنا الخميس الماضي اللائحة التنفيذية للقانون 11 لسنة 2013 والذي ألغى الضرائب على أرباح الاستحواذ التي فرضها قانون 101 لسنة 2012». وأضاف «سنرد غدا الأحد (اليوم) 10,2 ملايين جنيه إجمالي الضريبة التي جمعتها مصر للمقاصة من المساهمين ـ نتيجة الارباح المحققة من بيع أسهمهم في الصفقة ـ إلى شركات الوساطة لتقوم باضافتها لحسابات العملاء». وكان القانون الذي أقره الرئيس محمد مرسي في ديسمبر وجرى الغاؤه الاسبوع الماضي ينص على فرض ضريبة بنسبة 10٪ على الأرباح المحققة من كل طرح أولي والأرباح الناتجة من بيع الأسهم والحصص في عمليات الشراء أو المبادلة في صفقات استحواذ إذا تجاوزت 33٪. ووافقت الهيئة العامة للرقابة المالية في فبراير على عرض بنك قطر الوطني لشراء 100٪ من أسهم البنك الأهلي سوسيتيه جنرال في مصر بسعر 38,65 جنيها (5,69 دولارات) للسهم، وحصلت مصر للمقاصة في مارس الماضي ضريبة 10٪ على المساهمين من أرباح صفقة الاستحواذ. ويأتي رد الضريبة في وقت تعاني فيه بورصة مصر من شح شديد في السيولة وعمليات بيع وسط تخوف المستثمرين من ضخ أموال جديدة في ظل حالة الضبابية السياسية والاقتصادية في البلاد. وفرضت مصر خلال مايو الجاري ضريبة دمغة على معاملات البورصة بنسبة واحد في الألف يتحملها البائع والمشتري وأيضا على القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية بالبنوك، كما رفعت الضريبة على الاعلانات الى 20٪.

«القلعة» تتحول إلى شركة استثمار وتزيد رأسمالها

استقبل وزير الاستثمار المصري يحيى حامد، مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة القلعة د. أحمد هيكل، حيث ناقش الطرفان العديد من الموضوعات أهمها برنامج تحويل شركة القلعة إلى شركة استثمار وزيادة رأسمال الشركة في هذا الإطار.

وتطرق الحوار أيضا إلى المعوقات التي تواجه القطاع الخاص وكيفية تذليلها، وقد وعد الوزير بحل هذه المعوقات. وقد أعرب أحمد هيكل أن الاجتماع ترك انطباعا إيجابيا، حيث لمس أسلوبا جديدا للتعامل مع المعوقات والمشاكل التي تواجه رجال الأعمال، وخاصة المستثمرين الجادين.

ووعد هيكل بأن تبدأ شركة القلعة ضخ استثمارات بقيمة 4 مليارات دولار، تتوزع بين القروض والاستثمارات الرأسمالية من القلعة والشركاء الاستثماريين، لدعم الشركات القائمة المملوكة لشركة القلعة، وخاصة في مجال الطاقة، فور الانتهاء من عملية زيادة رأس المال.